الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.18

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الجزائر:* مشروع قرار

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٢٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٣ و ٥٧/٢٧٠ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٦٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٥٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وقراريها ٦٦/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ وسائر القرارات ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

021112 021112 12-56883 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[٩]،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠] والإعلان والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل[١١]، واستراتيجية موريشيوس

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ١/٦٥.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١١) القرار دإ-٢/٢٢، المرفق.

لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٢]، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٣]،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر أعظم تحد شامل يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية[١٤]،

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها[١٥]، وتكرر التأكيد على أن التنمية المستدامة عنصر أساسي من عناصر الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة[١٦]،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“،

وإذ تشير إلى تسليم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران هامان للتنمية المستدامة ولمستقبلنا المشترك،

---

(١٢) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٣) القرار ٢/٦٥.

(١٤) القرار ٢/٥٥.

(١٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٣.

(١٦) القرار ٢٣٦/٦٤.

وإذ تشير أيضا إلى الالتزام بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وتسلم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن،

وإذ تشير كذلك إلى أن لجنة التنمية المستدامة ظلت تعمل باعتبارها الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتلاحظ أنه من المقرر الاستعاضة عنها بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيحدَّد شكله وجوانبه التنظيمية من خلال عملية حكومية دولية،

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة التنسيق والتكامل بين جميع العمليات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما فيها العمليات المتعلقة بالنظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - **تعيد تأكيد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦]، وتحث الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على التعجيل بتنفيذها؛

٢ - **تشير** إلى القرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القاضي بإنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى، وإلى القرار القاضي بأن تُستهل في إطار الجمعية العامة عملية تفاوض حكومية دولية مفتوحة تتسم بالشفافية تشمل الجميع لتحديد شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية، توخيا لعقد أول اجتماعاته في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية، وتدعو في هذا الصدد إلى بدء المفاوضات بأسرع ما يمكن وإنهائها بحلول أيار/مايو ٢٠١٣ لكي يتاح الوقت الكافي للتحضير لعقد الاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية؛

٣ - **توصي** بأن تعقد لجنة التنمية المستدامة دورة أخيرة لمدة أسبوع واحد في بداية أيار/مايو ٢٠١٣ لتقوم، في جملة أمور، بإجراء تقييم عام لعملها، ولا سيما الجوانب المتصلة بتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، واستعراض الدروس المستفادة التي من شأنها أن تساعد في إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وكفالة متابعة تنفيذ ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

٤ - **تشير** إلى القرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القاضي بإرساء عملية حكومية دولية شفافة شاملة للجميع بشأن أهداف التنمية المستدامة تشارك فيها جميع الجهات المعنية من أجل وضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة، وتشير أيضا إلى القرار القاضي بتشكيل فريق عامل مفتوح يتألف من ثلاثين ممثلا، يوافي الجمعية العامة بتقريره في الجزء الأول من دورتها الثامنة والستين، ويحبَّذ أن يتم ذلك قبل عقد الاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

٥ - **تشير أيضا** إلى القرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القاضي بإرساء عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة لاقتراح خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإلى القرار القاضي بإنشاء لجنة حكومية دولية تضم ثلاثين خبيرا ترشحهم المجموعات الإقليمية لتنفيذ تلك العملية، وتحث في هذا الصدد لجنة الخبراء على إعداد تقرير شامل تنظر فيه الجمعية العامة في عام ٢٠١٤، وتطلب إلى الأمين العام وكيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الاستعداد لدعم هذه العملية وتدعو المؤسسات المالية الدولية والإقليمية إلى ذلك؛

٦ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها[١٧]، كما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتقرر إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح تحت رعاية الجمعية العامة لتقديم مقترحات، يراعى فيها تقرير الأمين العام، بشأن شكل هذه الآلية وأساليب عملها؛ وينبغي للفريق العامل، الذي سيستفيد من خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومن دعم مجموعة من الخبراء، أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها السابعة والستين؛

٧ - **تشدد** على ضرورة التلاحم والتنسيق بين جميع هذه العمليات لكي يسهم كل منها في تحديد أهداف التنمية المستدامة وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وفي العمليات المتعلقة بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتشدد أيضا على ضرورة الدعم المتبادل بين جميع هذه العمليات؛

٨ - **ترحب** بالقرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القاضي بعقد مؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وتحث

---

(١٧) A/67/348.

في هذا الصدد الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المعنية الأخرى على تقديم الدعم اللازم لكفالة نجاح المؤتمر وعمليته التحضيرية؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في دورتها الثامنة والستين؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة''.